

التجربة القطرية كنموذج رائد في قطاع الصيرفة والتمويل الإسلامي

-دراسة تحليلية تقييمية خلال الفترة 2015-2019-

The Qatar experience as a pioneering model in the Islamic banking and finance sector

-An analytical and evaluative study during the period 2015-2019-

ط/د/ داود غديري¹، أ.د/ أبو بكر بوسالم²، د/ لقمان بوخذوني³

Daoud GHEDIRI¹, Aboubaker BOUSSALEM², Lokman BOUKHEDOUNI³

¹ المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة، مخبر الدراسات الاقتصادية في المناطق الصناعية والدور الجديد

للجامعة (الجزائر)، d.ghediri@centre-univ-mila.dz

² المركز الجامعي نور البشير-البيضاء، مخبر دراسات استراتيجيات التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة

(الجزائر)، a.boussalem@cu-elbayadh.dz

³ المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة، مخبر الدراسات الاقتصادية في المناطق الصناعية والدور الجديد

للجامعة (الجزائر)، l.boukhedouni@centre-univ-mila.dz

تاريخ الاستلام: 2024/06/25 تاريخ القبول: 2024/06/27

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع ومكانة الصيرفة الإسلامية بدولة قطر كنموذج رائد في هذا المجال، ومختلف الصيغ التمويلية الإسلامية المطبقة من أجل تمويل الاقتصاد. وقد خلصت الدراسة إلى أنّ القطاع المصرفي في دولة قطر يضمّ أربعة (04) مصارف إسلامية من مجموع سبعة عشر (17) مصرفاً، حيث تعمل المصارف الإسلامية القطرية من خلال شبكة فروع داخلية وخارجية بلغت أكثر من (70) فرعاً ومكتباً، وتستحوذ هذه المصارف الإسلامية على أكثر من ربع (<25%) الحصة السوقية للقطاع المصرفي في دولة قطر، كما أنّ هذه المصارف تصنف ضمن أكبر المصارف الإسلامية في العالم، كما تبيّن أيضاً أنّ المصارف الإسلامية القطرية تقدم صيغاً تمويلية مختلفة تراعي في مجملها أحكام الشريعة الإسلامية.

كلمات مفتاحية: الصيرفة الإسلامية، التمويل الإسلامي، صيغ التمويل الإسلامي، دولة قطر.

تصنيف JEL: E5، G2، P34.

Abstract :

The main objective of this study is to identify The reality and position of Islamic banking in the State of Qatar as a pioneering model in this field, and the various Islamic financing formulas applied in order to finance the economy.

The study concluded that the banking sector in the State of Qatar includes four (04) Islamic banks out of a total of seventeen (17) banks. Islamic banks in the State of Qatar through a network of internal and external branches amounted to more than (70) branches and offices. These Islamic banks account for more than a quarter (>0.25%) of the market share of the banking sector in the State of Qatar, and these banks are among the largest Islamic banks in the world. It was also found that Islamic banks in the State of Qatar offer various financing formulas that take into account the provisions of Islamic Sharia.

Keywords : Islamic Banking, Islamic Finance, Islamic Finance Formulas, Qatar.

Jel Classification Codes : E5, G2, P34.

المؤلف المرسل: داود غديري، الإيميل: d.ghediri@centre-univ-mila.dz

مُقدِّمة:

إنَّ الرقمية والابتكار المالي وتطوراتها المتسارعة التي نعيشها اليوم قد تعيد تشكيل المشهد المصرفي في العالم، وهذا لا اعتبار الجهاز المصرفي المحرك الأساسي لاقتصاد أي دولة من خلال الدور الذي تلعبه البنوك في النشاط الاقتصادي والمتمثل في جمع الأموال وتوظيفها على أحسن وجه. ولأنَّ البنوك التقليدية أصبحت اليوم لا تؤدي هذا الدور بشكل فعال، وذلك لتأثرها بالعديد من المتغيرات كالأزمات المالية وقلّة اللجوء إليها بسبب العامل الديني في البلاد الإسلامية... الخ، فقد أخذت المصارف الإسلامية تغطي في العديد من البلدان ولاسيما البلدان العربيّة والإسلاميّة، حيث أصبح لها دور محوري في تنمية وتمويل المشاريع الاستثمارية من خلال أدوات التمويل الإسلامي المختلفة (المرابحة، المضاربة المشاركة، البيع الآجل، الإجارة وغيرها)، مما يحقّق قدرًا كبيرًا من التنمية في تلك الدول.

ومن تلك الدول التي تمتعت بالريادة في هذا المجال نجد دولة قطر، حيث تعزز حضور التمويل الإسلامي باكتمال أول اندماج مصرفي بين بنك بروة وبنك قطر الدولي عام 2019، في ظل إجراءات ناجحة أثبتت مرونة النظام الرقابي والاشرفي لمصرف قطر المركزي، وقد حققت المصارف الإسلامية بفضل هذا الاندماج معدلات نمو مرتفعة خلال العام، كما شهدت السنوات السابقة نجاحاً للمصارف الإسلامية في دولة قطر على المستوى الدولي تمثل في نجاح إدراج صكوكها في البورصات العالمية، مما عكس حجم الثقة بالاقتصاد القطري والمصرفية الإسلامية. وتبعاً لما تقدم يمكننا طرح التساؤل التالي:

ما واقع ومكانة قطاع الصيرفة والتمويل الإسلامي بدولة قطر؟

• فرضيات البحث

ينطلق البحث من فرضية رئيسية مفادها أن دولة قطر تُعدُّ من الدوّال الرائدة في قطاع الصيرفة والتمويل الإسلامي، باعتمادها على مجموعة من البنوك الإسلامية تقدّم صيغاً تمويلية مختلفة تراعي في مجملها أحكام الشريعة الإسلامية، إذ تُركّز تمويلاتها من خلال الموازنة بين صيغ التمويل القائمة على المديونية وصيغ التمويل القائمة على المشاركة في العائد، حيث تساهم هذه الصيغ بشكل فعّال في تمويل الاقتصاد القطري.

• أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في كونه يدرس أهم المواضيع الاقتصادية التي يزداد التركيز عليها والعمل على تطويرها وإثراء محتواها، وهو التمويل الإسلامي الذي يعد من أساليب التمويل الحديثة، وذلك محاولة

منا إبراز أهم أدوات الصيرفة الإسلامية ودورها في تمويل الاقتصاد باعتبارها أنجع طريقة للمعاملات المصرفية ومراعاة متطلبات اقتصاد السوق.

• أهداف البحث

نسعى من خلال هذا البحث إلى بلوغ الأهداف التالية:

- عرض الإطار النظري للصيرفة الإسلامية؛
- التعرف على أهم الأدوات والصيغ المعتمدة في التمويل الاسلامي؛
- تسليط الضوء على تجربة قطر كنموذج رائد في الدول العربية في الصيرفة والتمويل الاسلامي.

• منهج وأدوات البحث

يهدف الإجابة على التساؤل المطروح واختبار فرضية البحث اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى النتائج المرجوة من الدراسة، مستخدمين في ذلك تحليل الإحصائيات والبيانات المستمدة من تقارير النشاط السنوية للمصارف الإسلامية الناشطة في دولة قطر.

• هيكل البحث

للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية، هي:

- عموميات حول الصيرفة الإسلامية؛
- قراءة نظرية في صيغ التمويل الاسلامي؛
- تقييم تجربة دولة قطر كنموذج عربي رائد في الصيرفة والتمويل الاسلامي.

1. عموميات حول الصيرفة الإسلامية

برزت الصيرفة الإسلامية كظاهرة حديثة أخذت في التوسع وجلبت اهتمام العالم، الذي أخذ ينظر إليها كآلية لمواجهة الأزمات المتعددة والدورية، بالإضافة إلى قدرتها على توزيع المتاح من الموارد النقدية على أفضل الاستخدامات، فضلا عن تحقيق التكافل بين أفراد المجتمع.

1.1 تعريف الصيرفة الإسلامية

مصطلح الصيرفة الإسلامية أو كما تسمى أيضا البنوك الإسلامية تُعرّف على أنها: "تلك البنوك أو المؤسسات التي ينصُّ قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحةً على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وعدم التعامل بالفائدة أخذًا وعطاءً" (هريان، 2015، صفحة 42).

وهناك من عرّف البنك الإسلامي بأنه: "مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع بأحكام التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية" (العززي، 2012، صفحة 11).

من ناحية أخرى عرّف البنك الإسلامي على أنه: "مؤسسة مالية تقوم بتجميع المدخرات وتحريكها في قنوات المشاركة للاستثمار بأسلوب محرر من سعر الفائدة، عن طريق أساليب المضاربة، المشاركة المتاجرة، والاستثمار، وتقديم كافة الخدمات المصرفية في إطار الصيغ الشرعية التي تتضمن التنمية والاستقرار" (قادري، 2014، صفحة 27).

2.1. خصائص الصيرفة الإسلامية

تتسّم الصيرفة الإسلامية عن الصيرفة التقليدية بالعديد السمات والآليات والضوابط المستمدة من الشريعة الإسلامية، ومن أهم هذه السمات نجد الآتي (سليمان و بوشرمة، 2010، صفحة 306):

- **تحريم التعامل بالفوائد الربوية أخذًا وعطاءً:** إنّ أول ما يميّز المصرف الإسلامي عن غيره من المصارف التجارية، هو استبعاد وتحريم كافة المعاملات غير الشرعية، ويأتي في مقدّمها نظام الفوائد الربويّة (Akram, Mamoon, & Mobeen Alam, 2011, p. 126)؛
- **الامتثال لمبادئ العقيدة الإسلامية:** تخضع البنوك الإسلامية لمبادئ وقيم وثوابت العقيدة الإسلامية، والتي تقوم على أساس أن المال مال الله، وأنّ الإنسان مستخلف فيه، ويترتّب على هذه الخاصية أن تتحرى البنوك الإسلامية التوجيهات الدينية في جميع أعمالها؛
- **الاستثمار في المشاريع الحلال:** يعمل كافة المتعاملين الاقتصاديين في النظام الإسلامي في إطار القيم الأخلاقية المنبثقة من الشريعة الإسلامية، وليس ثمة استثناء بالنسبة للبنوك، فهي لا تستطيع أن تموّل أي مشروع يتناقض مع المبادئ والقيم الأخلاقية الإسلامية؛
- **التركيز على حجم الإنتاجية بدل الملاءة المالية للمقترض:** في النظام المصرفي التقليدي ما يهم البنك هو استرجاع قروضه مع الفوائد في الوقت المحدد (التركيز على مدى قدرة المقترض على الوفاء بالدين)، أما في النظام الإسلامي فإنّ البنك يتلقّى عائداً فقط إذا نجح المشروع، أضف إلى ذلك أن التمويل في هذا الأخير يكون مرتبطاً بالاقتصاد الحقيقي المنتج للثروات؛
- **ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:** إنّ البنك الإسلامي وباعتباره مؤسسة اقتصادية مصرفية، فإنه يقوم بتعبئة المدّخرات من الأفراد والمؤسسات بمختلف أشكالها، واستثمارها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي خدمةً لمصالح المجتمع.

3.1. أهداف الصيرفة الإسلامية

- تسعى الصيرفة الإسلامية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، محافظة بذلك على مقومات المجتمع وتقاليدِهِ من خلال (سليمان و بوشرمة، 2010، صفحة 307):
- إحياء المنهج الإسلامي في المعاملات المالية المصرفية، بتقديم البديل الإسلامي للمعاملات البنكية التقليدية لرفع الحرج عن المسلمين؛
 - تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تحريك الطاقات الكامنة في المجتمع للوصول إلى أقصى إنتاجية ممكنة، وإلغاء الفوائد الربوية، وتخفيض تكاليف المشاريع، وهذا ما يؤدي إلى تشجيع الاستثمار، وبالتالي خلق فرص عمل جديدة، وانخفاض معدل البطالة، وزيادة الدخل الوطني؛
 - تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع بمختلف الطرق المشروعة، مثل صناديق الزكاة التي تُموّل من موارد مُتعدّدة.
 - تحقيق طموحات أصحاب البنك والعاملين به، من خلال قيامهم باستثمار أموالهم في الحلال؛

2. قراءة نظرية في صيغ التمويل الإسلامي

تعمل الصيرفة الإسلامية على صياغة وابتكار قواعد وآليات، وإيجاد صيغ تمويل جديدة ذات جودة عالية، من أجل اجتذاب واستقطاب أكبر عدد ممكن من الزبائن وأصحاب الودائع، وهذا من خلال تطوير مستوى الخدمات والمنتجات المقدمة إليهم بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

1.2. الأدوات التمويلية

تُعدُّ الأدوات التمويلية من أهم الأدوات استعمالاً في البنوك الإسلامية، وتتمثل في (Abdus & Bradley, 2005, pp. 74-76):

1.1.2. المضاربة: تعرف المضاربة بأنها: "إعطاء مال لمن يتجر به وفق نسبة معينة من الربح وحسب عقد المضاربة، لاستخدام هذه الأموال في أغراض معروفة ومحدّدة (مشروع) مقابل نسبة معينة من الربح، حيث سيوزع الربح حسب ما اتفق عليه، وتكون الخسارة على رأس المال حيث لا يتحمل المضارب شيئاً منها إلا إذا ثبت أنه قد تعدّى أو قصر بعد التحقيق معه" (Kabir , 1999, p. 63).

2.1.2. المشاركة: هي إحدى آليات الصيرفة الإسلامية التي تتطلب مشاركة العميل بنسبة في رأس المال إلى جانب عمله أو خبرته، ويقوم المصرف الإسلامي بتمويل النسبة الباقية على أساس المشاركة في الناتج المحتمل ربحاً أو خسارةً حسب ما يتحقق فعلاً (Khaki & Sangmi, 2011, p. 8).

3.1.2. المُرَابَحَة: هي أن يقوم البائع ببيع أصل أو سلعة معينة للمشتري بسعر متفق عليه يتضمن تكلفة الشراء وزيادة ربح معلوم قدره (قادري، 2014، صفحة 43).

4.1.2. بيع السلم: هو بيع أجل بعاجل، حيث يكون محل العقد مؤجلاً ويكون الدفع معجلاً، حيث أنها عملية بيع يتعهد فيها البائع بتوريد بعض السلع المعنية للمشتري في تاريخ مستقبلي مقابل مبلغ محدد مقدماً يدفع بالكامل في الحال (Khan & Bhatti, 2008, p. 46).

5.1.2. الإستِصْنَاع: هو أن يطلب العميل من البنك أن يصنع له سلعة محددة المواصفات والسعر وأجال التسليم، مقابل عوض متفق عليه يدفعه العميل للبنك معجلاً أو في المستقبل (عريقات و عقل، 2012، صفحة 214).

6.1.2. المُسَاوَمَة: هي عقد يبيع من خلاله البنك للعميل منقولاً أو عقاراً معيناً، بسعر محدد إجمالياً عند إبرام الصفقة، والبنك ليس ملزماً باطلاع العميل بتفاصيل ثمن شراء المنقول أو العقار موضوع التمويل أو ثمن البيع، وكذا مبلغ الهامش المقبوض من البنك.

7.1.2. الإِجَارَة: هي اتفاق بين المؤجر والمُستأجر على تأجير الأول أصلاً موصوفاً في الذمة لأجل معلوم مقابل استلامه من الثاني تعويضاً بقدر معلوم (طلحي، عوام، و بعلول، 2020، صفحة 50). وبهذا المعنى، يقوم المصرف الإسلامي (المؤجر) باقتناء أصول إنتاجية أو رأسمالية كالمعدات والأدوات والعقارات بناءً على طلب العميل (المُستأجر)، وذلك من خلال عقد يحدّد فيه قيمة إيجار المصرف لهذه الأصول ومدة استغلال العميل لها، حيث يقوم هذا الأخير بسداد دفعات مالية خلال فترة التعاقد تُغطي الثمن الذي دفعه المصرف في الأصل مضافاً إليه هامش ربح مناسب، وتظل ملكية الأصل للمصرف مع حق العميل في تملكه عند تمام سداد القيمة المتفق عليها (Khaki & Sangmi, 2011, p. 13).

2.2. الأدوات المالية المشتقة

تسعى الصيرفة الإسلامية إلى التوسّع نحو الأسواق العالمية من خلال تصميم وتطوير منتجات وأدوات مالية مبتكرة، وإيجاد حلول لمشاكل التمويل تجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية، وهذا بتكثيف التوريق حسب منظور الشرع وفق ما يلي:

1.2.2. العقود الآجلة في إطار عقد السلم: لقد جاءت الصيرفة الإسلامية بصور أكثر كفاءة وأكثر مشروعية وذلك من خلال العقود الآجلة في إطار عقد السلم، حيث يقبض المحتاج للسيولة التّقدّ مقدماً مقابل سلعة في الذمة مؤجلة، وإذا كان الدائن تاجراً كان السلم محققاً لمصلحة الطرفين، البائع الراغب في

السيولة وينتفع من خلال الحصول على النقد دون إجراءات إضافية، والمشتري التاجر ينتفع من خلال ضمان حصوله على سلعة تدخل في نطاق تجارته، وبذلك يمكن التاجر من توظيف فائض السيولة لديه في الائتمان (السوليم، 2004، الصفحات 21-22).

2.2.2. المستقبلات في إطار عقد السلم: يمكن إدراج المستقبلات في إطار عقد السلم في (بلعوز و قندوز، 16-18 أبريل 2007، صفحة 15):

- **بيع الحال:** وذلك بشراء جميع الاحتياجات المستقبلية حالاً، ودفع قيمتها نقداً واستلامها وتخزينها؛
- **بيع السلم:** ويعني التقديم والتسليم أو بيع آجل بعاجل، أي تسليم المشتري ثمن السلعة بصفة معجلة على أن يقوم البائع بتسليم السلعة المتفق عليها آجلاً.

3.2.2. عقود الخيارات: تمّ تكييف عقود الخيارات من المنظور الإسلامي وفق ما يلي:

- **خيار الشرط:** عقد بين طرفين -المشتري والبائع - يعطي المشتري حقاً، وليس التزاماً، بشراء أو بيع شيء ما في تاريخ لاحق بسعر متفق عليه عند تحرير العقد (Devabe, 2022, p. 540)؛
- **بيع العربون:** يعتبر بيع العربون جزءاً من ثمن السلعة يدفعه المشتري للبائع تعويضاً عن حبسه لسلعته، يشتري السلعة فيدفع إلى البائع جزءاً من الثمن، على أنه إذا أخذ السلعة احتسب به من الثمن، وإن لم يأخذها فهو للبائع (Devabe, 2022, p. 565).

3.2. التصكيك الإسلامي

تُعرّف الصّكوك الإسلاميّة بأنها: "وثائق أو شهادات متساوية القيمة تصدر باسم مالِكها تمثل حصصاً شائعة في موجودات معينة ومباحة شرعاً، تصدر وتتداول وفق صيغ التمويل الإسلامي وعلى أساس المشاركة في العُثم والعُرم والالتزام بالشروط والضوابط الشرعية" (Essia, Md. Aminul, & Ku, 2015, p. 84). وهناك العديد من أنواع الصكوك الإسلامية غير أن الأكثر انتشاراً يمكن حصرها في الأنواع التالية (Essia, Md. Aminul, & Tariq, 2014, p. 641): صكوك المضاربة، صكوك المشاركة، صكوك السلم، صكوك الإستصناع، صكوك المرابحة، صكوك الإجارة، صكوك المزارعة، صكوك المساقاة، صكوك المغارسة.

والجدير بالذكر أن هناك نقاطاً مشتركة بين الصكوك الإسلامية والسندات التقليدية فيما يتعلق بالأمور التنظيمية والإجرائية والأطراف التي يتطلبها الإصدار والإدارة، البيانات المتعلقة برأس مال الإصدار، ومدة الإصدار، ووكيل الطرح، ووكيل الدفع، ... الخ (lahsasna & lin, 12 - 13 march 2012, p. 499). إلا أنها تختلف معها فيما يلي:

الجدول رقم (01): الفرق بين القروض السندية والصكوك الإسلامية.

الصكوك الإسلامية	القروض السندية
- تمثل ملكية حصص شائعة في الموجودات؛	- تمثل شهادة دين على المصدر؛
- كما يستحق أصحابها الربح فإنهم يتحملون الخسارة؛	- يحصل حامل السند على فائدة ثابتة محددة مسبقا
- يتحمل أصحابها أعباء الملكية؛	- وعلى فترات دورية بصرف النظر عن نتيجة نشاط
- انتفاء ضمان المدير؛	- الشركة المصدرة لها؛
- تداولها محكوم بنوعية الموجودات.	- تسدد قيمة دين السند عند أجل محدد في عقد
	- القرض؛
	- في حال تصفية الشركة يحصل حامل السند على
	- حقوقه قبل حامل الأسهم؛
	- لا يحق لحامل السند المشاركة في إدارة الشركة.

المصدر: (الحسني، 09 ديسمبر 2010، صفحة 13)

3. تقييم تجربة دولة قطر كنموذج عربي رائد في الصيرفة والتمويل الإسلامي

شهد التمويل الإسلامي في دولة قطر تطوراً مستمراً في السنوات الأخيرة، من خلال السياسات والأنظمة التي يتم تحديثها لضمان استمرار تنافسيته على المستوى الإقليمي والدولي. حيث بلغت أصول التمويل الإسلامي في دولة قطر عام 2020 مستوى 528 مليار ريال قطري (144 مليار دولار أميركي) شكلت فيه أصول المصارف الإسلامية 86 %، كما شهدت الفترة الماضية اكتمال الاندماج المصرفي الناجح لبنك بروة مع بنك قطر الدولي الذي نتج عنه بنك دخان، كما سعى مصرف الريان لاندماج مصرفي آخر مع بنك الخليج التجاري «الخليجي»، مما يعزز من قوة المصارف الإسلامية القطرية عالمياً، إذ يتوقع أن يشكل هذا الكيان المصرفي الجديد خامس أكبر مصرف إسلامي في العالم بأصول تبلغ 47 مليار دولار أميركي.

1.3 مكانة قطاع المصارف الإسلامية في دولة قطر

يضم القطاع المصرفي في دولة قطر أربعة مصارف إسلامية من مجموع سبعة عشر مصرفاً منها خمسة مصارف محلية تجارية تقليدية، ومصرف متخصص (بنك قطر للتنمية)، وسبعة فروع لمصارف أجنبية تقليدية. هذا بالإضافة إلى وجود مكتب تمثيل لأحد البنوك الأجنبية. وتعمل المصارف الإسلامية القطرية من خلال شبكة فروع داخلية وخارجية بلغت أكثر من 70 فرعاً ومكاتباً، وتستحوذ هذه

المصارف الإسلامية على أكثر من ربع الحصة السوقية للقطاع المصرفي في دولة قطر، كما أن هذه المصارف تصنف ضمن أكبر المصارف الإسلامية في العالم.

هذه المصارف الإسلامية تعمل تحت إشراف مصرف قطر المركزي، وهي:

1.1.3. مصرف قطر الإسلامي (QIB): أنشئ مصرف قطر الإسلامي (المصرف) عام 1982 كأول مصرف إسلامي في دولة قطر. ويعد هذا المصرف حالياً أكبر المصارف الإسلامية في قطر، ورابع أكبر المصارف الإسلامية في العالم بإجمالي أصول بلغت 163.5 مليار ريال قطري في 2019 وبحصة سوقية بلغت 40 % من قيمة أصول الصيرفة الإسلامية في قطر، و 11 % من إجمالي السوق المصرفية في قطر. ويقدم المصرف عدداً من المنتجات والخدمات لشرائح الأفراد والشركات والاستثمارات من خلال 29 فرعاً في دولة قطر وفرعاً خارجياً واحداً في جمهورية السودان، فضلاً عن امتلاكه لمصرف قطر الإسلامي في المملكة المتحدة، وبيت التمويل العربي في لبنان، بالإضافة إلى امتلاكه حصصاً في عدد من شركات الخدمات المالية الإسلامية. كما أن أسهم البنك مدرجة في بورصة قطر. وفي نهاية 2019م بلغت حقوق المساهمين 17.1 مليار ريال قطري.

2.1.3. بنك قطر الدولي الإسلامي (QIIB): تأسس بنك قطر الدولي الإسلامي عام 1990، وقد كان إجمالي أصول البنك في 2019م مبلغ 56.8 مليار ريال قطري، ليتمثل 14 % من أصول المصارف الإسلامية و 4 % من إجمالي أصول القطاع المصرفي في قطر، وقد بلغت حقوق المساهمين في البنك 6.1 مليار ريال قطري. ويقدم البنك خدمات ومنتجات التمويل الإسلامي والمنتجات الخاصة بالأفراد والشركات عبر مركزه الرئيس و 19 فرعاً محلياً، كما أن أسهم البنك مدرجة في بورصة قطر، ويساهم البنك مع بنوك مغربية محلية في بنك أمنية والذي يعتبر أول بنك إسلامي تشاركي في المملكة المغربية.

3.1.3. مصرف الريان: تأسس مصرف الريان عام 2006 كبنك إسلامي متكامل لتقديم الخدمات والمنتجات المصرفية للأفراد والشركات، وكذلك الخدمات المصرفية الخاصة، ويعتبر مصرف الريان سابع أكبر مصرف إسلامي في العالم بإجمالي أصول بلغت 106.4 مليار ريال قطري، ويمثل ما نسبته 26 % من أصول المصارف الإسلامية في قطر، و 7 % من إجمالي أصول قطاع المصارف التجارية في قطر، ويقدم مصرف الريان خدماته من خلال 17 فرعاً محلياً في قطر، ويتبع المصرف شركات مصرفية واستثمارية خارجية وداخلية، كما أن أسهم المصرف مدرجة في بورصة قطر، وبنهاية 2019م بلغت حقوق المساهمين في البنك 13.9 مليار ريال قطري.

4.1.3. بنك بروة: في عام 2009 بدأ بنك بروة يمارس أعماله كمصرف إسلامي متكامل لتقديم الخدمات والمنتجات المصرفية المتوافقة مع الشريعة، بما في ذلك خدمات الأفراد والشركات، وخدمات الأعمال، والخدمات المصرفية الخاصة، والتمويل العقاري، والتمويل المجمع، وخدمات الاستثمار، وإدارة الأصول. واستحوذ بنك بروة في عام 2010 على شركة الأولى للتمويل، وشركة الأولى للإجارة، وشركة المستثمر الأول، وهي شركات تمويل واستثمار إسلامية. وفي بداية الربع الثاني من العام 2019 تم تنفيذ عملية الاندماج بين بنك بروة وبنك قطر الدولي (ليتغير اسمه إلى: **بنك دخان**) ليصبح إجمالي أصول بنك بروة مع نهاية العام 77.1 مليار ريال بما يشكل 19 % من أصول المصارف الإسلامية و 5 % من إجمالي أصول المصارف التجارية العاملة في دولة قطر، كما بلغت حقوق المساهمين 11.5 مليار ريال قطري.

الشكل رقم (01): ترتيب المصارف الإسلامية القطرية ضمن المصارف الإسلامية في العالم حسب حجم الأصول لعام 2019م.

(الوحدة: مليار دولار أمريكي).



المصدر: (مصرف قطر المركزي، النشرات الإحصائية السنوية، 2020).

نلاحظ من الشكل رقم (01) أعلاه أنه تصدر مصرفين إسلاميين قطريين المرتبة الرابعة (04) والسابعة (07) على التوالي ضمن عشرة (10) مصارف إسلامية في العالم، وهما كل من: مصرف قطر الإسلامي ومصرف الريان، وذلك بحجم أصول (موجودات) قدرت بـ 44.9 مليار دولار و 29.2 مليار دولار على التوالي.

2.3. أداء المصارف الإسلامية في دولة قطر

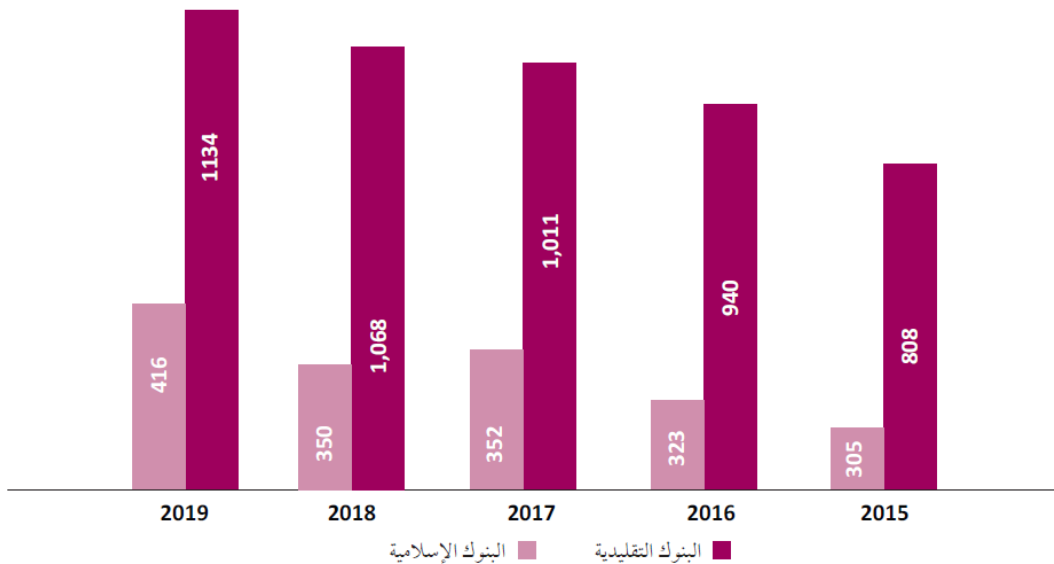
سُحاول في هذا الجزء من الدراسة تقييم أداء المصارف الإسلامية في دولة قطر، وهذا من النواحي التالية: الموجودات (أو الأصول)، حجم الودائع، الأرباح.

1.2.3. تقييم أصول المصارف الإسلامية بدولة قطر

شهد القطاع المصرفي في دولة قطر نمواً في إجمالي الأصول بلغ 9.3 % مقارنة بالعام 2018، وقد كان أعلى معدل نمو للموجودات من نصيب المصارف الإسلامية فقد نمت أصولها بمعدل 18.8 % في حين نمت أصول المصارف التجارية التقليدية بمعدل 6.2 % مقارنة بالعام 2018، وقد أدى هذا النمو المرتفع الموجودات المصارف الإسلامية إلى ارتفاع الحصة السوقية لها من إجمالي أصول القطاع المصرفي في دولة قطر من 24.7 % في العام 2018م إلى 27%، وحسب إحصائيات مصرف قطر المركزي لشهر ديسمبر 2019م بلغت أصول المصارف الإسلامية في نهاية العام 415.8 مليار ريال مقارنة بمبلغ 350 مليار ريال في العام 2018. والشكل الموالي يوضح مقارنة بين أصول البنوك التجارية التقليدية والإسلامية في قطر خلال الفترة (2015-2019):

الشكل رقم (02): مقارنة أصول المصارف الإسلامية نسبة لأصول البنوك التقليدية بدولة قطر خلال الفترة (2015-2019).

(الوحدة: مليار ريال قطري).



المصدر: (مصرف قطر المركزي، النشرات الإحصائية السنوية، 2020).

شهدت موجودات المصارف الإسلامية في دولة قطر نمواً متصاعداً من سنة لأخرى خلال فترة الدراسة (2015-2019)، كما تبيّنه النتائج في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): موجودات المصارف الإسلامية في دولة قطر خلال الفترة (2015-2019).

(الوحدة: ألف ريال قطري).

البيان	QIB	QIIB	مصرف الريان	مصرف بروة
2015	127323982	40540045	83331431	45201618
2016	139834128	42550960	91530735	46049680
2017	150374876	46618980	102948972	48637154
2018	153232365	50259955	97294213	44361540
2019	163519211	56831439	106396521	77130692
نسبة النمو في 2019	6.7%	13.1%	9.4%	73.9%
معدل النمو السنوي المركب	5.1%	7%	5%	11.3%

المصدر: التقارير السنوية للمصارف خلال الفترة (2015-2019).

من الجدول أعلاه يتبيّن أنّ مصرف قطر الإسلامي قد احتل المرتبة الأولى في حجم الموجودات بين المصارف الإسلامية بمبلغ 163.5 مليار ريال قطري، وبفعل الاندماج كان معدل النمو المرتفع لموجودات بنك بروة والذي بلغ 73.9 %، في حين بلغ نمو موجودات الدولي الإسلامي 13.1 %، ثم الريان 9.4 %، وبلغ معدل النمو في أصول المصرف 6.7 % مقارنة بالعام 2018. وعلى مدى الخمس سنوات الماضية (2015-2019) فإن موجودات المصارف الإسلامية قد نمت بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 6.4 %، وكانت أعلى نسبة نمو لبنك بروة حيث نمت موجوداته خلال الفترة بمعدل 11.3 %، ثم الدولي الإسلامي بمعدل 7 %، ثم المصرف بمعدل 5.1 %، ومصرف الريان 5 %.

2.2.3. تقييم حجم الودائع في المصارف الإسلامية بدولة قطر

ارتفعت وداائع المصارف في دولة قطر خلال العام 2019 بمعدل 4.8 % مقارنة بالعام 2018، وقد كان معدل ارتفاع الودائع لعام 2019 في المصارف الإسلامية بنسبة 15.9 % مقارنة بارتفاع قدره 0.9 % في البنوك التقليدية لنفس العام، ما يدل على التوجه الكبير من قبل العملاء لاستثمار وادخار

أموالهم في المصارف الإسلامية على حساب المصارف التقليدية، والجدول الموالي يوضح تطور حجم الودائع في المصارف الإسلامية في دولة قطر خلال الفترة (2015-2019):

الجدول رقم (03): حجم الودائع في المصارف الإسلامية في دولة قطر خلال الفترة (2015-2019).

(الوحدة: ألف ريال قطري).

إجمالي	مصرف بروة	مصرف الريان	QIIB	QIB	البيان
199272499	25464808	55623266	26663911	91520514	2015
210038256	29977537	58023925	26640038	95396756	2016
223294271	26469886	62531186	32478648	101814551	2017
219330276	26033499	61568867	31129927	100597983	2018
256339684	47878014	65612565	31228545	111620560	2019
16.9%	83.9%	6.6%	0.3%	11%	نسبة النمو في 2019
5.2%	13.5%	3.4%	3.2%	4%	معدل النمو السنوي المركب

المصدر: التقارير السنوية للمصارف خلال الفترة (2015-2019).

من قراءة نتائج الجدول أعلاه يتضح أنه وبفضل اندماج بنك بروة مع بنك قطر الدولي - كما أشرنا سابقاً - حقق بنك بروة أعلى معدل نمو للودائع في العام 2019 بنسبة 83.9 % وذلك بعد المعالجات الشرعية التي قام بها في تحويل ودائع عملاء بنك قطر الدولي، وكان معدل نمو الودائع في المصرف بنسبة 11 % وفي الريان 6.6 % ونمت الودائع في الدولي الإسلامي بنسبة 0.3 % مقارنة بالعام 2018.

وعلى مدى الخمس سنوات الماضية (2015-2019) وحسب البيانات المالية الصادرة عن المصارف الإسلامية فإن الودائع قد نمت بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 5.2 %، وتصدر بنك بروة الترتيب بنسبة 13.54 %، ثم المصرف 4 %، والريان 3.4 %، والدولي الإسلامي 3.2 %.

الشكل رقم (03): تصنيف الودائع في المصارف الإسلامية بدولة قطر خلال الفترة (2015-2019).

(الوحدة: مليون ريال قطري).



المصدر: (مصرف قطر المركزي، 2020).

من الشكل أعلاه يتضح أنّ هيكله الودائع في المصارف الإسلامية للعام 2019 يتصدّرها القطاع الخاص بنسبة 57 % من إجمالي الودائع، ثم القطاع العام بنسبة 31.6 %، وشكلت ودائع غير المقيمين 11.4 % من إجمالي الودائع في المصارف الإسلامية.

3.2.3. تقييم أرباح المصارف الإسلامية بدولة قطر

لا تزال المصارف الإسلامية في قطر تحقق نتائج إيجابية ومعدلات نمو مرتفعة في أرباحها، ففي العام 2019 بلغت إيراداتها 18.6 مليار ريال قطري بزيادة قدرها 15.4 % عن العام 2018، ومثلت إيرادات الأنشطة التمويلية والاستثمارية 90 % من إجمالي إيرادات هذه المصارف، والجدول الموالي يوضّح صافي أرباح المصارف الإسلامية في دولة قطر خلال الفترة (2015-2019):

الجدول رقم (04): صافي أرباح المصارف الإسلامية في دولة قطر خلال الفترة (2015-2019).
(الوحدة: ألف ريال قطري).

إجمالي	مصرف بروة	مصرف الريان	QIIB	QIB	البيان
5541593	729748	2073369	784152	1954324	2015
5753447	738286	2075286	784771	2155104	2016
6019007	753228	2028145	832209	2405425	2017
6532836	764966	2130415	882144	2755311	2018
6925921	765052	2178399	927047	3055423	2019
6%	0.01%	2.3%	5.1%	10.9%	نسبة النمو في 2019
4.6%	1%	1%	3.4%	9.4%	معدل النمو السنوي المركب

المصدر: التقارير السنوية للمصارف خلال الفترة (2015-2019).

من الجدول أعلاه يتضح أن جميع المصارف الإسلامية في دولة قطر حققت أرباحا بمعدلات نمو إيجابية، حيث تجاوزت أرباح المصارف الإسلامية في قطر أكثر من 6.9 مليار ريال قطري بزيادة قدرها 6% عن العام 2018، وحقق المصرف أعلى نسبة نمو في الأرباح بمعدل 10.9 %، ثم الدولي الإسلامي 5.1%، ثم مصرف الريان 2.3%، في حين كانت النسبة في بنك بروة 0.01%.

وقد كان معدل النمو السنوي المركب لأرباح المصارف الإسلامية خلال الخمس سنوات الماضية 4.6 %، متصدرا فيه المصرف بمعدل نمو مركب 9.4 %، ثم الدولي الإسلامي 3.4 %، ثم الريان 1%، وفي بنك بروة 1%.

3.3. تمويلات المصارف الإسلامية في دولة قطر

حسب البيانات الفصلية الصادرة من مصرف قطر المركزي فقد حققت المصارف الإسلامية في العام 2019 ارتفاعا ملحوظا في معدل التمويلات المقدمة حيث زادت بنسبة 22.2 % عن العام 2018، وشكلت تمويلات المصارف الإسلامية ما نسبته 27.6 % من إجمالي تمويلات القطاع المصرفي في العام 2019.

ولمعرفة كيفية مساهمة صيغ التمويل الإسلامي المطبقة بالمصارف الإسلامية في دولة قطر في تمويل الاقتصاد، نقوم بتوزيع هذه الأساليب خلال الفترة 2019 حسب الصيغة ونحلها لمعرفة مدى اعتماد هذه المصارف في توزيع أساليبها التمويلية بالنسبة لهذه الصيغ. كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): تمويلات المصارف الإسلامية في دولة قطر حسب صيغ التمويل الإسلامي خلال عام 2019.

(الوحدة: ألف ريال قطري).

النسبة	إجمالي	مصرف بروة	مصرف الريان	QIIB	QIB	الصيغ
78%	234817732	47177551	55138706	31462634	101338841	مراحة ومساومة
2%	6062882	-	6062257	625	-	مشاركة
16.8%	50589061	5990065	18472205	6050056	20076735	إجارة
0.8%	2401807	-	1136071	417006	848730	استصناع
0.4%	1093251	-	-	1074940	18311	مضاربة
2%	5912787	3180489	392640	244121	2095537	أخرى

المصدر: التقارير السنوية للمصارف لعام 2019.

من نتائج الجدول المبينة أعلاه وبالنظر إلى الصيغ التمويلية المستخدمة في المصارف الإسلامية في دولة قطر، فلا تزال التمويلات المبنية على صيغ المديونية تغطي على أغلب الصيغ التمويلية إذ شكلت أكثر من 95%، وتتوزع إلى 78% من حجم تمويلات المصارف الإسلامية تمت بصيغة بيع المرابحة والمساومة، و16.8% إجارة وإجارة منتهية بالتملك، و2% مشاركة، و0.8% استصناع، و0.4% مضاربة، و2% باقي الصيغ مجتمعة (مثل: المزارعة، المساقاة، الصكوك الإسلامية... الخ).

4. الخاتمة:

في ختام هذه الورقة يتبين لنا في الأخير أن الأنشطة المصرفية الإسلامية شهدت تقدماً كبيراً في العالم عموماً وبشكل خاص في دولة قطر، وذلك من خلال نمو حجم المعاملات المالية الإسلامية، وكذا التوسع المذهل لها وامتداد فروعها عبر أنحاء العالم بأكثر من 70 فرعاً، حيث تنشط في إطار يتماشى

مع أحكام الشريعة الإسلامية، ما جعلها تدخل للسوق آليات جديدة وصيغ تمويلية مختلفة عن العمل المصرفي التقليدي في تعبئة المدخرات وجذب الاستثمارات. فالصيرفة الإسلامية لا تستهدف تعظيم الربح فقط كما هو الحال في البنوك التقليدية، بل تلتزم بمراعاة ما يعود على المجتمع من منافع وما يلحق به من مضر نتيجة لمزاولة أنشطتها المختلفة، فهي تسعى لتحقيق منافع للمجتمع. حيث تقوم البنوك الإسلامية بتمويل الاقتصاد بالاعتماد على مجموعة من الصيغ والآليات منها ما يعتمد على اقتسام الربح والخسارة مثل: المشاركة والمضاربة، ومنها ما يعتمد على البيوع ذات الهامش المعلوم كالمرابحة، السلم، الاعتماد الإيجاري والإستصناع.

1.4. نتائج الدراسة: من خلال البحث والدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى ما يلي:

- تتميز الصيرفة الإسلامية بخصائص عديدة تميزها عن الصيرفة التقليدية، حيث أنها تستمد مشروعيتها من التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية في كافة معاملاتها المصرفية والاستثمارية؛
- حققت الصيرفة الإسلامية نجاحا واسعا وانتشارا كبيرا وذلك لتنوع صيغها التمويلية التي تلبي رغبات العملاء لأنها تتوافق مع معتقدات الشعوب العربية والإسلامية، حيث بلغ عدد البنوك الإسلامية حول العالم ما يزيد عن 450 بنك، بإجمالي أصول تمويل إسلامي بلغ 2.88 تريليون دولار بنهاية العام 2020؛
- تقدم الصيرفة الإسلامية صيغ تمويلية مختلفة منها ما هو قائم على الاستثمار ومنها ما هو قائم على المديونية، وتقوم هذه الصيغ على مبدأ المشاركة والربح والخسارة مع المتعاملين؛
- تعتبر صيغ التمويل على أساس المديونية صيغ ذات عائد محدد، أما على أساس المشاركة في العائد فهي ذات عائد متغير؛
- القطاع المصرفي في دولة قطر يضم أربعة (04) مصارف إسلامية من مجموع سبعة عشر (17) مصرفاً، حيث تعمل المصارف الإسلامية القطرية من خلال شبكة فروع داخلية وخارجية بلغت أكثر من 70 فرعاً ومكتباً، وتستحوذ هذه المصارف الإسلامية على أكثر من ربع الحصة السوقية للقطاع المصرفي في دولة قطر؛
- المبالغة في استخدام صيغة المرابحة/المساومة والاعتماد الإيجاري لدى المصارف الإسلامية في دولة قطر، وإن كان يعطيها مردودية واسعة وكبيرة، إلا أنه يكرس انعدام التوازن من الناحية

النظرية والعملية في تجربة الصيرفة الإسلامية من جهة، وفي توزيع التوظيفات بين مختلف القطاعات الاقتصادية الرئيسية من جهة أخرى؛

- ضعف استخدام أهم صيغ التمويل من طرف المصارف الإسلامية بدولة قطر، ونقصد بها صيغتي المشاركة والمضاربة بالرغم من أهميتهما الكبيرة خاصة المضاربة المشتركة؛
- قلة تعامل المصارف الإسلامية بدولة قطر بالأدوات الحديثة في التمويل كالتصكيك الإسلامي والأدوات المالية المشتقة.

2.4. الاقتراحات والتوصيات: انطلاقا من النتائج المتوصل إليها نقترح ما يلي:

- ضرورة تركيز المصارف الإسلامية بدولة قطر على صيغ التمويل بالمشاركة لأنها تمثل الإطار الحقيقي لعمل المصارف الإسلامية؛
- ضرورة دخول المصارف الإسلامية بدولة قطر في الاستثمار في الميدان الزراعي والصناعي، حيث يمتاز هذين القطاعين بالضعف ووجود صعوبات وعراقيل متعددة فيهما، بالرغم من توفر الموارد الطبيعية وتنوعها وتوفر صيغ التمويل الخاصة بتنمية هذين القطاعين الهامين (الإستصناع، المزارعة والمساقاة)؛
- تشجيع وإيجاد آليات التعاون وإنشاء التحالفات بين المصارف الإسلامية بدولة قطر، بغرض تحسين وتقوية مركزها وأداءها المالي وتعزيز قدرتها على مواجهة الأزمات الدورية والمتعددة في النظام المالي والمصرفي؛
- ضرورة إعادة النظر وإصلاح العلاقة بين المصارف الإسلامية بدولة قطر والبنك المركزي، من خلال مراعاة خصوصية عمل المصارف الإسلامية وتخصيص تشريعات خاصة بها وإصدار قوانين استثنائية لصالحها، بما يوفر لها البيئة والمناخ المناسبين لعملها في إطار مبادئ وأسس الصيرفة الإسلامية؛
- تبني دولة قطر لاستراتيجية مصرفية شاملة قائمة على أحكام الشريعة الإسلامية، من خلال الانفتاح على الأسواق المالية الإسلامية في الدول الرائدة في هذا المجال كماليزيا ودول الخليج وغيرها، ورفع الكفاءة عبر الاحتكاك بالبنوك الأجنبية على الساحة المحلية والدولية والتي لها توجه نحو احتضان الصيرفة الإسلامية كبريطانيا وألمانيا.

5. المراجع:

1.5 قائمة المراجع باللغة العربية:

بن علي بلعوز، و عبد الكريم قندوز. (16-18 أبريل 2007). استخدام الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر بالمصارف الإسلامية. المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة (الصفحات 1-17). عمان، الأردن: جامعة الزيتونة الأردنية.

بنك قطر الدولي الإسلامي (2020)، التقارير السنوية للفترة (2015-2019)، تاريخ الاطلاع: 24 سبتمبر 2021، متاح على الرابط الإلكتروني:

<http://www.qiib.com.qa/Documents/List/FinancialReports>

حربي محمد عريقات، و جمعة سعيد عقل. (2012). إدارة المصارف الإسلامية (مدخل حديث) (الإصدار 1). عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

سامي إبراهيم السوليم. (2004). صناعة الهندسة المالية (نظرات في المنهج الإسلامي). الكويت: مركز بحوث شركة الراجحي المصرفية، بيت المنشورة.

سماح طلحي، نسرين عوام، و نوفل بعلول. (2020). دور عقود البيع الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة البركة الجزائري-. روى اقتصادية، 10(1)، 45-62. تم الاسترداد من

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/129899>

سمير هريان. (2015). صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير في تخصص: اقتصاد دولي، الجزائر: جامعة فرحات عباس، سطيف.

شهاب أحمد سعيد العززي. (2012). إدارة البنوك الإسلامية (الإصدار 1). الأردن: دار النفائس.

عبد الحميد الخديمي، و حسان بخيت. (2014). قراءة تاريخية في تطور العمل بالصيرفة الإسلامية في دول المغرب العربي. مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية(11)، 43-50.

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/73542>

محمد طاهر قادري، بشير جعيد، و عبد الكريم كافي. (2014). المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول (الإصدار 1). بيروت-لبنان: مكتبة حسن العصرية.

محمد هشام القاسمي الحسني. (09 ديسمبر 2010). عرض تجربة مصرف السلام الجزائري في التمويل الإسلامي. اليوم الدراسي حول: التمويل الإسلامي -واقع وتحديات.

مصرف الريان، التقارير السنوية للفترة (2015-2019)، تاريخ الاطلاع: 30 سبتمبر 2021، متاح على الرابط الإلكتروني:

<https://www.alrayan.com/arabic/investor-relations/annual-reports>

[reports](https://www.alrayan.com/arabic/investor-relations/annual-reports)

مصرف بروة (دخان) (2020)، التقارير السنوية للفترة (2015-2019)، تاريخ الاطلاع: 25 سبتمبر 2021، متاح على الرابط الإلكتروني: <https://www.dukhanbank.com>

مصرف قطر الإسلامي (2020)، التقارير السنوية للفترة (2015-2019)، تاريخ الاطلاع: 24 سبتمبر 2021، متاح على الرابط الالكتروني: [/https://www.qib.com.qa/ar](https://www.qib.com.qa/ar)

مصرف قطر المركزي (2020)، إحصاءات مصرف قطر المركزي لمعيار نشر البيانات: النشرة الإحصائية الفصلية، المجلد: (35-39) - العدد (4)، مصرف قطر المركزي، تاريخ الاطلاع: 24 سبتمبر 2021، متاح على الرابط الالكتروني: <https://www.qcb.gov.qa/EN/Pages/Publication.aspx?IndexSelect=0>

ناصر سليمان، و عبد الحميد بوشرمة. (2010). متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر. مجلة الباحث (7) 7، 305-314. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/774>

5.2. References In English :

- Abdus, S., & Bradley, J. (2005). **Islamic Banking and Finance in Theory and Practice: The Experience of Malaysia and Bahrain.** *The American Journal of Islamic Social Sciences*, 22(2), 69-86. DOI : [10.35632/ajiss.v22i2.458](https://doi.org/10.35632/ajiss.v22i2.458)
- Akram, M., Mamoon, R., & Mobeen Alam, H. (2011). **Prospects Of Islamic Banking: Reflections From Pakistan.** *Australian Journal of Business and Management Research*, 1(2), 125-134. DOI : [10.52283/NSWRCA.AJBMR.20110102A09](https://doi.org/10.52283/NSWRCA.AJBMR.20110102A09)
- Devabe, E. (2022). **Options contracts from an Islamic perspective.** *darulfunun ilahiyat*, 33(2), 533-565. DOI: [10.26650/di.2022.33.2.1141122](https://doi.org/10.26650/di.2022.33.2.1141122)
- Essia, R. A., Md. Aminul, I., & Ku, H. K. (2015). **An Empirical Analysis on Legitimacy of Sukuk: An Insight of Malaysian Sukuk.** *Asian Social Science*, 11(13), 84-97. DOI: [10.5539/ass.v11n13p84](https://doi.org/10.5539/ass.v11n13p84)
- Essia, R., Md. Aminul, I., & Tariq, T. Y. A. (2014). **Islamic Sukuk: Pricing Mechanism And Rating.** *Journal of Asian Scientific Research*, 4(11), 640-648. <https://archive.aessweb.com/index.php/5003/article/view/3689>
- Kabir , H. M. (1999). **Islamic banking in theory and practice: the experience of Bangladesh.** *Managerial Finance*, 25(5), 60-113. <https://doi.org/10.1108/03074359910765966>
- Khaki, A. R., & Sangmi, M. (2011). **Islamic Banking: Concept and Methodology.** *SSRN Electronic Journal*, 1-20. DOI : [10.2139/ssrn.2184856](https://doi.org/10.2139/ssrn.2184856)
- Khan, M. M., & Bhatti, M. I. (2008). **Development in Islamic banking: a financial risk-allocation approach.** *The Journal of Risk Finance*, 9(1), 40-51. DOI: [10.1108/15265940810842401](https://doi.org/10.1108/15265940810842401)
- lahsasna, A., & lin, L. (12 - 13 march 2012). **Issues in Islamic capital markets: islamic bond/ sukuk.** *3rd international conference on business and economic research (3rd icber 2012) proceeding*. 5, pp. 495-512. Indonesia: Golden flower hotel, Bandung.